10نعيم حافظ أبو جمعة ، مرجع سبق ذكره، ص**15.**

11نفس المرجع السابق، ص**53.**

12 Sylvie Martin Vedrine .OP .cit. P180.

13 David coudol et Stephan Gros. La veille stratégique et les agent intelligents

14 http://www. agenstitelligent. com/veille strategique.html.juillet2009

15 نوفيل حديد، رتيبة حديد، اليقظة التنافسية وسيلة تسييرية حديثة لتنافسية المؤسسة، ورقة أعمال مقدمة إلى المؤتمر الدولي، الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة **08-2005/03/09**، ص **189.**

16 Pateyrone Emmanuel، la veille stratégique، édition economicas، Paris 1998، p : 143-144

17 Henri. D et Helene. D. la veille technologique, l'information scientifique, technique et industrielle, DUNOD.paris. 1992، p03.

18 http://www.pita.net./entreprise/veille.html.LE **15/07/2009**.

19 بن نافلة قدور، مكانة بحوث التسويق الدولي في إكساب المؤسسة الميزة التنافسية، مرجع سبق ذكره، ص**283.**

20 www. Sidlei. Co.CC. Sidlei. Marketing organisation p. 02.LE 10/10/2009.

21 Henri, M. veille stratégique Op. cit.P 102.

22 - **23** Saidal Infos: publication trimestrielle du Groupe Saidal N°: 7. 4éme trimestre 1998, p. 06.

24 مصادر ووثائق من المؤسسة.

التنمية المستدامة في الجزائر
من خلال البرامج التنموية للفترة (2001-2014)

أ.د. بوهنة علي
-جامعة تلمسان-
أ. رابحي بوعبد الله
المركز الجامعي -تسمسيلت-

ملخص البحث:

لقد تبنت الجزائر منذ الاستقلال استراتيجيات تنموية كثيرة كان هدفها الأسمى هو تحقيق التنمية الشاملة لكن مع اختلاف المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري في تاريخه، لم تلبي هذه السياسات جل المتطلبات المشروعة للجزائريين (تحسين مستوى

المعيشة، ضمان مناصب شغل قارة، وغير ذلك) غير أن السياسة التنموية المعتمدة في الألفية الثالثة توحي بأن الاقتصاد الجزائري في الاتجاه الصحيح نسبيا على الأقل وذلك بتطبيقه لسياسات تنموية ظرفية تطمح في الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر.

وعلى هذا الأساس سنقوم من خلال هذه الدراسة بعرض المفاهيم العامة للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، وكذا التطرق لمختلف البرامج التنموية المطبقة في المنظومة الاقتصادية لجزائر القرن الحالي (للفترة من **2001** إلى **2014**) والتي كانت تهدف في مجملها إلى تحسين الوضع المعيشي للسكان، وزيادة النمو الاقتصادي، القضاء على البطالة، وإدخال تطورات متزايدة وايجابية لمختلف مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

مقدمة:

لقد أصبح العمل على كسر حدة التخلف من خلال التنمية الشاملة من أولويات حكومات العالم الثالث على وجه التحديد، والملاحظ أن هناك تداخل بين التنمية المحلية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية السياسية والتنمية المستدامة ..... فهناك من يصنف كل واحدة على حدى، وهناك من يرى أن كل واحدة مكملة للأخرى وتعمل ضمن إطار التنمية الشاملة.

وعليه فإن التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها هي التنمية المستدامة الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية كما تعتبر التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ماهي قضية تنموية وبيئية وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ماهي قضية تتطلب اهتماما لحاضر أفراد ومؤسسات وحكومات.وفي هذا السياق فقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة محطات هامة في تاريخه تختلف ربما في المظهر والشكل العام وفقا للإيديولوجيات والأفكار السائدة على مستوى كل مرحلة ولكن تتفق جميعها على تبني شيء واحد لا يختلف عليه اثنان هو تحقيق التنمية الشاملة باستعمال مختلف الطرق والوسائل المتاحة عبر إصلاحات اقتصادية هادفة، لأن الغاية تبرر الوسيلة كما يقال، لكن أغلب محاولات الإصلاح التي أنجزت لم تكن في مستوى طموحات وتطلعات الشعب الجزائري بمختلف أطيافه والمتمثلة أساسا في تحسين مستوى المعيشة، التشغيل، الأمن الاقتصادي وغير ذلك، وهذا يجرنا للحديث عن محدودية الاقتصاد الجزائري في هذا الاتجاه على اعتبار أنه يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات التي تمثل ما قيمته **98%** وهذا معناه أن الصادرات خارج المحروقات لا تتجاوز في أحسنا لظروف نسبة **2%** وهذا يدل على أن الاقتصاد الجزائري رهين

ظروف السوق النفطية العالمية (ولعل الأزمة التي خلفها انهيار أسعار النفط في السوق العالمية في أفريل **1986** خير مثال على ذلك والتي تركت آثارا بارزة على الاقتصاد في مختلف جوانبه) هذا منجهة، ومن جهة أخرى فإن الاعتماد على قطاع واحد هو المحروقات يجعل الاقتصاد الوطني هشا، كون أن هذا القطاع يعتمد على موارد طبيعية نادرة أي أن احتياطها قابل للنفاذ وتصديرها بهذا الحجم معناه استنزاف هذه الثروة البترولية النادرة وغير القابلة للتجديد، وبالمقابل ورغم الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر إلا أن قطاع الزراعة بها لا يزال ضعيفا وغير قادر على تغطية الاحتياجات المحلية،ويبقى تحقيق الاكتفاء الذاتي حلما بعيدا فيظل الاختلال بين إنتاج السلع الغذائية والطلب عليها وعليه فإن الجزائر تعتمد على المصادر الخارجية لتغطية هذ االطلب (أي أنها تعاني التبعية الغذائية). وفي ظل هذه الظروف والمعطيات الصعبة ونظرا للأزمة التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء من القرن الماضي وما ترتب عنها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري في مختلف جوانبه شرعت الجزائر، منذ سنة **2001**، في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها فيظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية (البرامج التنموية) المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من **2001** إلى **2014** من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة (**2001-2004**)، والمخطط التكميلي لدعم النمو للفترة (**2005-2009**) وأخيرا المخطط الخماسي الجاري تنفيذه للفترة (**2010-2014**).

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه بشدة في هذا المقام هو: **ما مدى مساهمة البرامج التنموية للفترة (2001-2014) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟**

وعليه سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال العناصر التالية:

1/ التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

2/ البرامج التنموية في الجزائر للفترة (2001-2014).

برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

برنامج دعم النمو (2005-2009).

برنامج توطيد النمو (البرنامج الخماسي 2010-2014).

1/ التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة:

أ/ مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية ومفهوم التنمية المستدامة

لقد أصبح العمل على كسر حدة التخلف من خلال التنمية الشاملة من أولويات حكومات العالم الثالث على وجه التحديد، ولما كانت التنمية عملية نسبية تختلف سماتها ومظاهرها من بلد إلى أخر، فقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية بالشرح والتوضيح.

والملاحظ أن هناك تداخل بين التنمية المحلية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية السياسية ..... فهناك من يصنف كل واحدة على حدى، وهناك من يرى أن كل واحدة مكملة للأخرى وتعمل ضمن إطار التنمية الشاملة، لذا سنحاول في مقامنا هذا التطرق تحديدا إلى مفهوم التنمية الاقتصادية والتنمية المستديمة.

يرى بعض العلماء الاقتصاديين أن التنمية الاقتصادية هي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية والبعض الأخر يحاولون تعريفها انطلاقا مما تحققه من زيادة في الدخل أو الناتج الوطني، وهناك فريق ثالث يرى أن التنمية تحسن في الرفاه الاقتصادي للشعوب.

وانطلاقا من هذا التعريف يتضح أن التنمية هي الزيادة في الناتج القومي أو الدخل القومي بفعل قوى معينة تؤدي إلى تغيير جذري في البنية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية القديمة، للتخلص من التخلف واللحاق بالدول المتقدمة. ومن جهة أخرى" يعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.

ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[1] وعرفت التنمية الاقتصادية بأنها" العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، وقد عرفها البروفيسور "آرثر لويس" بأنها عملية نمو معدل إنتاج الفرد خلال سنة واحدة، وعرفها "مايرز "بأنها عملية تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي، وعرفها البروفيسور "كينكروز" بأنها عملية تغيير الهياكل المادية للمجتمع بطريقة تؤدي إلى رفاهيته الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاقتصادية لأبنائه، وقد عرفها البروفيسور "تيهام" بأنها عملية إنتاجية مخططة وهادفة تزيد فيها المخرجات الاقتصادية على نسبة المدخلات[2].

أما عن التنمية المستدامة فلها جذور فكرية تمتد إلى السبعينيات من القرن الماضي، والاستدامة حسب تعريف ومنهجية لجنة (بونتلاند) تدعو إلى عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو في الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، وبدون تحقيق مثل هذه التطورات فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة الشاملة، وعليه فقد تعددت تعاريفها هي أيضا" فثم ما يزيد على ستين تعريفا لهذا النوع من التنمية، ولكن الملفت للنظر أنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال، وعموما ورد مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام **1987**، وعرفت التنمية في هذا التقرير على أنها "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم وهي بهذا تحتوي على مفهومين أساسيين:"[3]

– مفهوم (الحاجات) وخصوصا الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة.

– فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

ويعرف قاموس ويبستر webster هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أوتدميرها جزئيا أوك ليا.

وعرفها "وليم رولكزهاوس" مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة، وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية[4].

ويركز تقرير التنمية العالمي لسنة **2003**م الصادر عن البنك الدولي على مفهوم التنمية المستدامة، وهي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم، ويقر التقريرالمنبثق عن المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (قمة الأرض الثانية) في جوهانسبرغ **2002**م: إن السنوات الخمسين القادمة يمكن أن تشهد تضاعفاً في الاقتصاد العالمي بقيمة أربعة أضعاف، وانخفاضاً هاماً في الفقر شريطة أن تلتزم الحكومات بتخفيف المخاطر التي يمثلها النمو الاقتصادي السريع على البيئة والاضطراب الاجتماعي العريق.

يقول التقرير أيضا: إن البلدان النامية بحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي يتجاوز **30.6%** للفرد لتحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة، وخاصة الهدف الذي يرمي إلى خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول العام **2015**م، ويقدر التقرير أن عدد سكان العالم سيصل إلى**(9)** بلايين نسمة في العام **2050**م، منهم نسبة الثلثين تعيش في المدن مما يعني متطلبات هائلة على الطاقة والمياه والإسكان والتعليم والغذاء لكل السكان، وفي نفس الوقت يعتقد التقرير بناء على توقعات اقتصادية محضة أن يصل حجم الاقتصاد العالمي إلى **(140)** تريليون دولار، ولكن هذا الاقتصاد إذا ما استمر في النمو بنفس الآليات والأساليب الحالية فإنه سيكون مدمراً للبيئة الطبيعية وللتركيبة الاجتماعية وخاصة في الدول النامية.

من جهة أخرى يؤكد التقرير بأن تحقيق التنمية المستدامة سوف يتطلب:[5]

- تحقيق نمو كبير في الدخل والإنتاجية في البلدان النامية.
- إدارة التحولات الاجتماعية والاقتصادية البيئية في مستقبل يتميز بالحياة المدنية الحضرية.
- الاهتمام بحاجات مئات الملايين من الناس الذين يعيشون في أراض ضعيفة بيئياً.
- جني عوائد ديموغرافية من خلال تباطؤ النمو السكاني.

ب/ أهداف التنمية المستدامة:

مما سبق نستنتج أن التنمية المستديمة تسعى من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إيجازها فيما يلي:[6]

- ✓ **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان**:تحاول التنمية المستديمة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.
- ✓ **احترام البيئة الطبيعية**: التنمية المستديمة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

✓ **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

✓ **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** تتعامل التنمية المستديمة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

✓ **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة.

✓ **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

ج/ عناصر ومؤشرات التنمية المستديمة[7]:

تتألف التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسية هي النمو الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي وأخيرا البعد التقني والإداري.

- **البعد الاقتصادي:** ويستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، ويندرج تحت هذا البعد: إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، تقليص تبعية البلدان النامية، مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته، المساواة في توزيع الموارد، الحد من التفاوت في مستوى الدخل وتقليص الإنفاق العسكري.
- **البعد الإنساني والاجتماعي:** ويشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبلها من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة، ويشير هذا العنصر إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار، ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية: تثبيت النمو السكاني، أهمية توزيع السكان، الاستخدام الأمثل للموارد البشرية الصحة والتعليم، حرية الاختيار والديمقراطية.

• **البعد البيئي:** ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

❖ قاعدة مخرجات: وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.

❖ قاعدة مدخلات: مصادر متجددة مثل التربية، المياه، والهواء ومصادر غير متجددة مثل المحروقات.

وهذه المصادر المتجددة يجب الحفاظ عليها عن طريق عدة أمور: حماية الموارد الطبيعية، الحفاظ على المحيط المائي، صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي، حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

• **البعد التقني والإداري:** هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدويرها داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها: استخدام تكنولوجيا أنظف، الحد من انبعاث الغازات، استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي، إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها، الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون، وبخصوص مؤشرات التنمية المستدامة فهناك مجموعة من وجهات النظر حول مضمون مؤشرات ومرتكزات هذه التنمية ويمكن التطرق إليها بإيجاز من خلال الأتي:

دعم برامج تنظيم الأسرة خاصة في الدول النامية، التخفيف من حدة الفقر، المتابعة المستمرة للمردودات أو الآثار البيئية للمشروعات، تعزيز الأساس العلمي للإدارة البيئية السليمة، سد الثغرة وخلق حلقة اتصال بين العلماء المتخصصين وصناع القرار وكذا دعم برامج التوعية البيئية التنموية على أسس علمية.

2/ البرامج التنموية في الجزائر للفترة (2001-2014)

إن الأوضاع التي سادت الجزائر في مطلع القرن الواحد والعشرين، كان ينظر إليها من زاوية الجانب الاجتماعي الخطير، الذي مس مختلف شرائح المجتمع الجزائري، من جراء تطبيق سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي. ومن زاوية أخرى محاولة التفتح

على العالم الخارجي ومسايرة الظروف الدولية الجديدة، من خلال التطلع إلى إبرام الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة. هذا التفتح الذي يتطلب عدة إصلاحات وتحديات من قبل الدولة لعل أهمها الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي الذي يتطلب ضرورة قيام الدولة بجهود كبيرة لتكييف الاقتصاد الوطني وتأهيله بحيث أن عملية التأهيل يجب أن تكون على ثلاث مستويات متكاملة: التأهيل الاقتصادي على المستوى المحلي، التأهيل الاقتصادي على المستوى المغاربي والتأهيل الاقتصادي على المستوى العالمي.

وانطلاقا مما سبق فقد فكرت الدولة الجزائرية في إيجاد حلول مناسبة لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية بصورة تسمح لها بإدخال تغييرات جذرية تدريجية على مستوى جميع المؤشرات الاقتصادية للبلد، والتي قد توفق من خلالها في بلوغ أهدافها التنموية المنشودة وبالتالي تعزيز إمكانيات التنمية المستدامة، وعليه فقد شرعت الجزائر، منذ سنة **2001**، في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من **2001** إلى **2014** وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في المحاور التالية

أ/ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

Programme de soutien à la relance économique- PSRE

لقد جاء هذا البرنامج في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة **2001** وقد بادر به رئيس الجمهورية ليمتد على أربع سنوات **(2001-2004)**، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات، والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، والتي تعزز المرافق العمومية في ميدان الري، النقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وعليه فقد اعتمد هذا المخطط في أفريل من سنة **2001** بحيث بلغت قيمته **525** مليار دج أي ما يعادل **7** مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر بـــ **9،11** مليار دولار، وكان يهدف بشكل رئيسي إلى:"[8].

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

وعلى هذا الأساس فقد بادرت الدولة إلى اعتماد سياسات تشجيع وتنويع النشاطات المنتجة في مختلف القطاعات، ورصدت لذلك اعتمادات مالية ضخمة سواء في برنامج الإنعاش الاقتصادي أو من خلال صندوق تشغيل الشباب وغير ذلك.

وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول1: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي **2001–2004**(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	2105.1	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	2042.8	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيدالبحري	10.6	20.3	22.5	12.0	654.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	450.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**5250.**	**100**

المصدر: بوفليح نبيل: آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، 2005، ص107.

والملاحظ أن البرنامج يرتكز أيضا على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية وكأولوياته الحد من الفقر، القضاء على البطالة، توزيع الثروة على مناطق الوطن ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تم الاهتمام من خلاله على جملة من الأمور والإنجازات العامة في مجال الصحة التنمية الريفية والبني التحتية الأساسية، الاستثمارات وتنويعها، وكذا دعم النشاطات الإنتاجية (الفلاحة، الصيد والموارد المائية)، التنمية المحلية والبشرية، التشغيل والحماية الاجتماعية، تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي (التجهيزات الهيكلية للعمران، إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات) وكذا تنمية الموارد البشرية، كما أولت الحكومة اهتمامها بالبيئة وإصدار عدة قوانين متعلقة بها في إطار التنمية المستدامة، وتكريس مسؤولية الحفاظ على الطبيعة والإبقاء على التوازن الطبيعي وحماية الموارد الطبيعية، "وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي **2001** و **2002** بما يقدر بـــ **4,205** مليار دج و **9,185** مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال

الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي"[9].

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول2

الجدول2: السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي2001 -2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	/	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	/	/	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: زرنوخيا سمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييميه،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، **2006**،ص**184**

يتبين لنا من الجدول أعلاه، من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي،ومن اجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بتخصيص الموارد المالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة معا لاتحاد الأوروبي.

وكأي برنامج تنموي فقد سجل مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) عدة نتائج في مجالات مختلفة نستعرض بعضها بالطريقة التالية:

لقد سجل النمو الاقتصادي تحسنا مطردا على مدى أربع سنوات متتالية، حيث تعدى نسبة **5%** خلال سنتي **2004** و**2005**، بالتزامن مع التحكم في التضخم.

وتضاعف الناتج الداخلي الخام للبلاد خلال نفس الفترة، إذ انتقل من قرابة **3000** مليار دينار إلى حوالي **6000** مليار دينار، في حين شهدت المداخيل واستهلاك العائلات زيادة معتبرة.

ولقد شهدمعدل البطالة أخيرا، بفضل كل ما تم فتحه من ورشات، وإنعاش الاستثمار، وسياسة تشجيع خلق مناصب الشغل بعد الزيادة المطردة التي ما فتئ يشهدها على امتداد عقدين من الزمن تراجعا هاما خلال السنوات الست الأخيرة وانخفض إلى مستويات كبيرة بعدما كان يتراوح في حدود **30%**، ولقد رافقت برنامج الإنعاش الاقتصادي آلاف المنجزات لخدمة المواطنين، في مجالات مختلفة والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي
- دعم السكن ومشروع المليون سكن والحد من البناء الهش والاهتمام بالبناء الريفي
- عصرنه قطاع النقل بمختلف محاوره (إنشاء وتجديد وترميم الطرقات، الطريق السيار شرق غرب، السكك الحديدية، ميترو، ترامواي وشبكة الطرق السريعة.....)
- تحديث وعصرنه المطارات والموانئ إنجاز **03** مطارات وتحديث **17** مطار لتتماشى مع المعايير الدولية
- محاولة تحديث الموانئ مع متطلبات اقتصاد السوق، وجلب الشركات مثلما هو الحال بميناء بجاية التي تعالج اليوم بفضل الشراكة مع المؤسسة السنغافورية "بورتيك" ما بين **20** و**25** حاوية في الساعة.
- الاهتمام بالمنظومة التربوية ومحاولة تحديثها بإنشاءات جديدة، مطاعم، مكتبات، ربط المنظومة التربوية بالإنترنت
- تحسين الظروف المعيشية وتدنيه مستويات الفقر
- إدراج البيئة كبعد استراتيجي يجب الاهتمام به، بداية من إدراج البيئة في مختلف الأطوار التعليمية إلى صدور قانون **01/19** المتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات، إلى البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة، إلى وضع نظام وطني للاسترجاع وتثمين النفايات–تفكيك احتكار القطاع العمومي وتوسيع حقل الخوصصة – الاهتمام بالطاقة البديلة كمصدر جديد للطاقة غير مستغل **100** بالمائة.

ب/البرنامج التكميلي لدعم النمو

Programme complémentaire de soutien à la croissance 2009 –2005

PCSC

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة **2001-2004**، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري، وجاء أيضا في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة **2001**، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة، واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب **4203** مليار دج أي ما يعادل **55** مليار دولار، وقد كان يهدف بالأساس إلى: (10)

– تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي،التعليمي والأمني

– تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛

– تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛

– رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

إن هذا البرنامج يعد كذلك فرصة أمام الجزائر لشحن الهمم والطاقات، لتعليم طريق الوصول إلى بناء اقتصاد بديل غير مرهون بالمحروقات. وعلى سبيل المثال، ينبغي لمواصلة نهضة فلاحتنا أن ترافقها صناعة تحويلية نشطة تكون قادرة على تقليص فاتورة وارداتنا الغذائية، وخلق قدرات للتصدير في ذات الوقت، وقد اهتم هذا البرنامج كذلك على غرار البرنامج الأول بما يلي:

1/ الإصلاح في المجال الاقتصادي من خلال:

– تحسين إطار الاستثمار (ترقية الاستثمار وضبطه، تسوية مسألة العقار)

– مكافحة الاقتصاد غير الرسمي.

2/ عصرنة المنظومة المالية والتي من خلالها ستحقق الحكومة الأهداف التالية (11):

– استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا؛

– تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة؛

– تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال،سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار،وتسيير نشيط أكثر للأصول المالية؛

– التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمانا لقروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وصناديق الاستثمارات الأخرى؛

– التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، لاسيما من أجل التحكم في المهن الجديدة، وأخيرا، إنعاش البورصة وتطويرها.

3/ النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة في جميع مناطق البلاد من خلال:

– تثمين الثروات الوطنية وتطويرها (قطاع المحروقات والمناجم، الفلاحة، السياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري، الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة)

– رفع التحدي في مجال الموارد المائية (بناء السدود، برنامج حفر الآبار، الحواجز المائية، استرجاع المياه المستعملة)

– تسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني.

– الرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه وامتصاصها.

– سياسة تهيئة الإقليم (البنى التحتية الخاصة بالطرق، المطارات، البحرية، النقل الحضري وأمن الطرق)

– الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة: [12]

ستتم مواصلة انتهاج سياسة البيئة والتنمية المستدامة بقوة وكثافة في إطار المخطط الوطني المقرر لهذا الغرض.

وستستخدم الدولة وسائلها وسلطتها لتحسين البيئة وفرض احترام التشريع المتصل بها، وإشراك المجموعة الوطنية في هذه المبادرة الكبيرة.

في هذا السياق، من الواجب أن تستعيد الإدارة المحلية والبلدية في المقام الأول دورها المحرك في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها. وسيكون تسيير عملية التطهير وإزالة النفايات محل توفير للوسائل اللازمة لذلك وتعبئة المتدخل ينفي هذا المجال،ولاسيما عن طريق التعاقد ودفاتر الشروط،وفرض احترام التشريع .وفيما يخص تسيير تطهير المدن

الكبرى ستعمل الحكومة على إدخال طرق وأساليب حديثة من خلال اللجوء إلى الشراكة الأجنبية.

في مجال تسيير النفايات الصناعية والنفايات الخاصة وكذلك التلوث، ستحرص الحكومة على فرض احترام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها، لإشراك الفاعلين المعنيين وترسخ قاعدة "من يلوث يدفع" وإنشاء مناطق تهيئة متكاملة وتنمية مستدامة ومضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين وإعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق وكذا الأنظمة البيئية للواحات.

يستدعي هذا المسعى في الأخير انتهاج سياسات نوعية للحفاظ على المساحات الحساسة وتثمينها، ومنها على الخصوص السواحل والجبال والسهوب.

– التنمية البشرية (الصحة مجال السكن بكل صيغه)

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية نوجزها فيما يلي:

الجدول3 : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009.

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2 .

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

وارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية،الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات،خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

وفيما يلي نستعرض بعض نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

على العموم جاء هذه البرنامج بهدف تحسين ظروف المعيشة، تطوير المنشآت القاعدية دعم النمو الاقتصادي وتحديث الخدمة العمومية وترقية تكنولوجيا الاتصال، على المستوى الوطني ولتأهيل المناخ الملائم، لخوض زمام الشراكة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على المستوى الخارجي ولمجابهة المنافسة في شتى المجالات من جهة، وإرساء سبل التعاون الداخلي والخارجي من جهة ثانية، وللتدليل على ذلك يمكن أن نوجز بعض نتائج البرنامج على بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال الأتي:

1/ على النمو: ساهم هذا البرنامج في ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات من **4.7 %** سنة **2005** إلى **6.3 %** سنة **2007** ثم إلى **10.5%** سنة **2010**

ولكن بسبب معدلات النمو السلبية في قطاع المحروقات جاء معدل النمو الاقتصادي ككل متذبذبا، إذ سجل سنة **2005**، **5.1%** ثم سنة **2007** ما قدر بـــ **3.0%** ثم سنة **2010** ما قدر بـــ **2.1%**

2/ على البطالة: ساهم البرنامج في انخفاض معدلات البطالة نتيجة التأثير الايجابي له في عودة الانتعاش الاقتصادي خاصة في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، إذ انخفض معدل البطالة من **15.3%** سنة **2005** إلى **11.8 %** سنة **2007** ثم إلى **11.3 %** سنة **2008.**

3/ على الواردات: إن الأثر السلبي لهذا البرنامج تمثل بالخصوص في ارتفاع قيمة الواردات بشكل كبير نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد، إذ ارتفعت قيمتها من **19.8** مليار دولار سنة **2005** إلى **26.3** مليار دولار سنة **2007** ثم إلى **37.9** مليار دولار سنة **2008**.

ج/ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي 2010-2014)
Programme de consolidation de la croissance économique–PCCE

أقرت الحكومة الجزائرية تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة **(2010-2014)**

"بقوام مالي إجمالي قدره **21.214** مليار دينار (ما يعادل حوالي **286** مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (**9680** مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار **11.534** مليار دينار (**155** مليار دولار)"[13]

ويشمل هذا البرنامج شقين اثنينهما: [14]

استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ **9.700** مليار دج ما يعادل **130** مليار دولار.

– إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ **11.534** مليار دج أي ما يعادل حوالي **156** مليار دولار.

وقد وضع هذا البرنامج بنسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف **40** بالمائة والتوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البني التحتية فك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين، تحديث أجهزة الدولة المختلفة جيش، شرطة، حماية مدنية، مدارس ومعاهد وطنية، عدالة، الجهاز الضريبي والجمارك، البحث العلمي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وعليه فإن أهم المحاور الرئيسية التي تضمنها البرنامج هي:

عصرنة الإدارة، إدخال إصلاحات هامة في عمل الجماعات المحلية، ترقية القطاع المالي (بوابة الاستثمارات الأجنبية) إصلاح وتدعيم قطاع التكوين (عصب التنمية)، القطاع الصحي (لا حياد عن الخدمة المجانية)، الشغل (ثلاثة ملايين منصب ستقضي على البطالة)، استتباب الأمن (الهدف الأسمى)، الفلاحة (نحو تحقيق الاكتفاء الغذائي).

وفي نفس السياق فقد تم تخصيص ميزانيات معتبرة لكافة المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المدرجة في البرنامج الخماسي **2010-2014** وخاصة تلك الموجهة لتحسين الظروف المعيشية للجزائريين والتي نورد بعضها من خلال الأرقام التالية:[15]

- ✓ التنمية البشرية بغلاف مالي قدر بـــ **9386.6** مليار دينار
- ✓ حسين الخدمة العمومية بغلاف مالي قدر بـــ **379** مليار دينار (خاص بقطاع العدالة)
- ✓ برنامج الأشغال العمومية (مخطط حقيقي لفك العزلة عن كل المناطق) بغلاف مالي قدر ب **6447** مليار دينار
- ✓ مخطط الري (مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزويد بالمياه الصالحة للشرب، واستكمال المشاريع الجارية)
- ✓ البرنامج العمومي للتنمية بغلاف مالي قدر بـــ **895** مليار دينار (خاص بالجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية)، وكذا غلاف مالي أخر قدر بـــ **250** مليار دينار (خاص للبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال)
- ✓ قطاع السكن بغلاف مالي قدر بـــ **3700** مليار دينار
- ✓ قطاع الصحة بغلاف مالي قدر بـــ **619** مليار دينار

✓ قطاع التعليم العالي بغلاف مالي قدر **868** مليار دينار (مواصلة الإصلاحات من أجل تكوين وتأطير نوعيين) ويركز البرنامج الخماسي الثالث الذي بادر به السيد بوتفليقة على "الجانب الاجتماعي" ويتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات.

كما سبق وأن تطرقنا لنتائج البرنامجين السابقين فإن للبرنامج الخماسي 2010-2014 بعض النتائج الأولية (الجانب الاجتماعي) يمكن استعراضها بالطريقة التالية: من خلال ما سبق نستطيع القول أن "ثمار برنامجي التنمية السابقين قد بدأت في إعطاء صورة أوضح لنتائج المخطط الخماسي **2010-2014**، لهذا الغرض فان تحسن المؤشرات الاجتماعية الكبرى حتى وإن سجلت بعض النقائص حسب مختصين في الاقتصاد هو نتيجة مباشرة للبرنامجين المتتاليين حول الاستثمارات العمومية: **07** مليار دولار **2001-2004** و **55** مليار دولار **2005-2009.**

أما البرنامج الوطني الثالث للاستثمارات العمومية **2010-2014** فيخصص **40** بالمائة من قيمة **286** مليار دولار المقررة للتنمية البشرية (تربية وتكوين وصحة وسكن وفلاحة)، وعلى هذا الأساس نستطيع أن نوجز بعض النتائج الخاصة بالبرنامج الخماسي **2010-2014** فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي تحديدا على اعتبار أن هدف البرنامج الرئيسي موجه لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية ومن بينها تحسين الظروف المعيشية للسكان على جميع الأصعدة هذا من جهة ولأن البرنامج جاري تنفيذه حاليا وسينتهي بأفاق **2014** من جهة أخرى، ولعل أهم النتائج في هذا المجال تتمثل في الاتي:[16]

- قيمة التحويلات الاجتماعية التي تم رصدها قد بلغت نهاية **2011** قرابة **1200** مليار دج (**15** مليار دولار).
- تراجع النسبة الرسمية للبطالة من **30** بالمائة في سنة **1999** إلى **15.3** بالمائة سنة **2005** و**10** بالمائة سنة **2010.**
- ترصد الدولة سنويا حوالي **20** بالمائة من تكاليفها لدعم قطاع السكن والأسر والمتقاعدين والصحة والمجاهدين والمحرومين وفئات هشة أخرى.
- يمثل الدعم الموجه للأسر لوحده أكثر من ربع الأموال الاجتماعية لسنة **2011** بتخصيص **302.2** مليار دج منها **93** مليار دج لدعم أسعار الحليب والقمح مليار دج للاستفادة من الماء والكهرباء.

- أما القيم المالية المخصصة لقطاع السكن بقيمة **282.7** مليار دج فإنها تمتص **23.5** بالمائة من مجموع الأموال المرصدة في حين أن أكثر من **18** بالمئة من هذه الأموال تخصص لدعم منظومة الصحة بتخصيص غلاف مالي قيمته **220.6** مليار دج يوجه جزء كبير منها (**218.5** مليار دج) لمؤسسات الصحة العمومية.
- و حسب التقرير الوطني الخاص بأهداف الألفية من أجل التنمية الذي عرضته الجزائر بمناسبة انعقاد الدورة الـــ**65** للجمعية العامة للأمم المتحدة فان الهدف الأول من هذه الأهداف والمتعلق بـــ "تقليص نسبة الفقر المدقع والمجاعة" قد تم بلوغه علما أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى **1** دولار للفرد يوميا تراجعت من **1.9** بالمائة في سنة **1988** إلى **0.5** بالمائة فقط في سنة **2009**.

ويتمثل المرمى من أهداف الألفية من اجل التنمية في الوصول إلى نسبة **0.9** بالمائة في سنة **2015**، أما النسبة العامة للفقر بالجزائر فقد انخفضت من **14.1** بالمائة في سنة **1995** إلى **12.1** بالمائة في سنة **2000** و **5.6** بالمائة في سنة **2006** لتستقر في حدود **5** بالمائة في سنة **2008**.

خاتمة

شهد الاقتصاد الجزائري في العشرية الأخيرة من القرن الحالي تطورا ملحوظا على جميع الأصعدة وهو ما لمسناه من خلال البرامج التنموية الثلاثة الممتدة من سنة **2001** إلى غاية سنة **2014**، وذلك من خلال عدة مؤشرات توحي بوجود وفرة مالية، لعل أهمها الاحتياطات من النقد الأجنبي التي بلغت سنة **2011** حوالي **189** مليار دولار خارج الأموال السيادية للدول، وكذا النمو الاقتصادي الذي بلغت نسبته حوالي **3%** سنة **2011** حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بينما شهد حجم الاستثمارات الأجنبية تحسنا في سنة **2011** ليصل إلى **570** مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى مقابل **291** مليار دولار خلال العام **2010**، ومرد هذا التحسن إلى مجموعة من التعديلات وكذلك الدعم الحكومي .....

والملاحظ على الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد ريعي بترولي يعتمد إلى حد كبير على عائدات النفط والغاز، وهو ما سبب هذا الانفراج والبحبوحة المالية في منحنى تصاعدي وايجابي منذ بداية الألفية الثالثة، مما دفع السلطات الجزائرية لاستغلال هذا الوضع بوضع خطط مناسبة وطموحة من شأنها تلبية تطلعات وطموحات الشعب

الجزائري، وبالتالي الانتقال بالاقتصاد من مرحلة الانهيار (نهاية عشرية الثمانينات وفترة التسعينيات) إلى مرحلة الازدهار (الألفية الجديدة)، وذلك باستخدام أسلوب نمو قوي ومستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية (إدراج البيئة كبعد استراتيجي هام)، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة التي تتطلب أن تقوم الهيئات الحكومية الرسمية والمحلية بتطوير أساليب الإدارة المتكاملة (عصرنة الإدارة) والتي يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام قائم ومتكامل يحتوي على مجالات عديدة قد تكون اقتصادية واجتماعية وقد تكون طبيعية وغير ذلك، والتي تؤثر وتتأثر في الاتجاهين وبصفة مستمرة، وبالتالي وجب ضبط وتوجيه هذا النظام لتحديد السلبيات والحد منها، وتعظيم الايجابيات ومحاولة زيادتها وتطويرها، ونظرا للمعطيات الجديدة التي ميزت الاقتصاد الجزائري في العشرية الأخيرة، وفي ظل العولمة وجب على الجزائر أن تقوم بتأهيل اقتصادها، تأهيلا محليا، مغاربيا وعالميا، وذلك بغية الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي لكن وحسب اعتقادنا لن يتأتى ذلك بصورة جيدة إلا من خلال تنويع هذا الاقتصاد في مجالات أخرى خارج قطاع المحروقات وما أكثرها .

الهوامش

1- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية – دراسات تطبيقية ونظرية –**، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2006**، ص **77.**

2- إحسان محمد حسن، **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، القاهرة، **1999**، ص **175 .**

3- محمد كامل عارف، مراجعة: د.علي حسين حجاج، **مستقبلنا المشترك**، عالم المعرفة، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر **1989**، ص **69**

4- د.عثمان محمد غنيم، د.ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، **2007**، ص **25**

5- باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع – مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، **2003 .**

6- د.عثمان محمد غنيم، د. ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص **30/29.**

7- د.خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، **2010** ، ص **28/27.**

8-أ. بودخدخ كريم، أ. سلامنة محمد، **أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر(2001-2009).**

9-بودخدخ كريم، أ. سلامنة محمد، مرجع سبق ذكره.
10- بودخدخ كريم، أ. سلامنة محمد، مرجع سبق ذكره.
11- زرنوخ ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة تقييمية –**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، **2006**، ص **189.**
12- أ. زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد **07**، جوان **2010**، ص **218/217.**
13- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد **10**، السنة **2012**، ص **147**
14- بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، **24** ماي **2010.**
15- بيان اجتماع مجلس الوزراء ، مرجع سبق ذكره.
16- أوراري.م، **286** مليار دولار لتحسين المستوى المعيشي للجزائريين، بواسطة يومية المسار العربي، **http://elmassar-ar.com/ara/permalink/4908.html**